

السياسة النقدية ومتطلبات الأنظمة الاحترازية في العراق

"The Monetary Policy and Prudential Regulatory Requirements in Iraq

أ.د. طالب حسين فارس الكريطي⁽²⁾

غصون كاظم عبيد آل جارالله⁽¹⁾

Prof. Talib Hussein Fares Al-Kuraiti

Ghusoun Kadhim Obaid Al-Jarallah

tale.h@uokerbala.edu.iq

ghasun.k@uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

Karbala University / College of Administration and Economics

<http://dx.doi.org/10.29124/kjeas.1654.28>

الملخص

انصب اهتمام البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار المالي في خطته الاستراتيجية وذلك عن طريق استحداث السياسات الاحترازية الجزئية مؤشرات السلامة والكلية التي تعد من مهام السلطات الإشرافية من أجل أهمية وضرورة تقييم ومتابعة المخاطر النظامية بشكل مستمر، وتناول البحث فهم الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية والأنظمة الاحترازية أساساً لتحليل السياسات النقدية والنظم الاحترازية في العراق التي تهدف إلى تعزيز استقرار النظام المالي وتقليل مخاطر الأزمات، كما قدم البحث نظرة شاملة على السياسة النقدية في العراق، بما في ذلك الأهداف والآليات المستعملة لتنفيذها، وتم استعراض التحديات التي تواجه السياسة النقدية في البلاد، مثل التضخم وعدم الاستقرار السياسي، وكيفية تفاعل السياسة النقدية مع هذه التحديات، بعد ذلك، تم تحليل متطلبات الأنظمة الاحترازية في العراق، مع التركيز على الأنظمة الاحترازية الكلية لأنها المعنية في السياسة النقدية لمواجهة التحديات الاقتصادية كذلك التركيز على كيفية تعزيز الاستقرار المالي ومواجهة التحديات الاقتصادية، ومن أهم النتائج وجود أثر تكميلي بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسة النقدية يجب الاستفادة منه لضمان الاستقرار المالي والاقتصاد، بناءً على التحليل والاستنتاجات، تم تقديم مجموعة من التوجيهات منها، ضرورة المواءمة بين السياسة النقدية والأنظمة الاحترازية لمواجهة الأزمات، في ظل حداثة تطبيق الأنظمة الاحترازية بالمقارنة مع السياسة النقدية لذا فإن تطبيق الأنظمة الاحترازية من الممكن أن يؤثر على النشاط والنمو الاقتصادي عن طريق دورها في تقليل المخاطر النظامية ومنع الصدمات المصرفية وضمان سلامة النظام المالي واستقراره ومن ثم تقليل التكاليف المالية في حالة تعرض النظام المالي للصدمات والتقلبات .

Abstract

The focus of the Central Bank of Iraq in its strategic plan is on achieving financial stability through the introduction of partial precautionary policies and indicators of both

partial and comprehensive safety, which are among the tasks of supervisory authorities. This emphasizes the importance and necessity of continuously assessing and monitoring systemic risks. The research delves into the theoretical and conceptual framework of monetary policy and precautionary systems as a basis for analyzing monetary policies and precautionary systems in Iraq aimed at enhancing financial system stability and reducing crisis risks. Furthermore, the research provides a comprehensive overview of monetary policy in Iraq, including its objectives and the mechanisms used to implement them. It reviews the challenges facing monetary policy in the country, such as inflation and political instability, and how monetary policy interacts with these challenges. The analysis then shifts to the requirements of precautionary systems in Iraq, with a focus on comprehensive precautionary systems as they are crucial in monetary policy to address economic challenges. Emphasis is placed on enhancing financial stability and tackling economic challenges. One of the key findings is the complementary role between comprehensive precautionary policy and monetary policy that must be leveraged to ensure financial and economic stability. Based on the analysis and conclusions, a set of recommendations is provided. These include the necessity of aligning monetary policy with precautionary systems to address crises. Considering the modernity of precautionary system implementation compared to monetary policy, the application of precautionary systems could potentially impact economic activity and growth by reducing systemic risks, preventing banking shocks, ensuring financial system safety and stability, and consequently reducing financial costs in case of financial system shocks and fluctuations.

المقدمة

تُعد السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية الكلية المهمة، التي تمارس دورها في التأثير على النشاط الاقتصادي سواءً بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية، في حين تتباين نتائج آلية الانتقال من بلد إلى آخر تبعاً لاختلاف الظروف السياسية والمؤسسية من جانب، ومدى توافر بيئة اقتصادية نشطة تتميز بوجود قطاع خاص كفء، وذات مؤشرات ايجابية لبيئة الأعمال، فضلاً عن إمكانية خلق بيئة مصرفية مستقرة من جانب آخر، ويعد الجهاز المصرفي أحد أهم الأجزاء في النظام المالي، واستقرار النظام المصرفي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الاستقرار في النظام المالي وإن مفهوم الاستقرار المصرفي مرتبط بشكل مباشر بحركة المؤشرات المالية الحقيقية لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى التي تشمل (الموجودات، والودائع، والقروض، والاستثمارات، ونسبة الربحية، ونسبة السيولة) من حيث معدلات نموها أو تذبذبها بين مدة وأخرى عبر مدة الدراسة، فضلاً على أن الاستقرار المصرفي مرتبط بشكل مباشر بوضع الاقتصاد القومي للبلد ولهذا فإن أي تغييرات تحدث في الاقتصاد القومي سوف يكون انعكاسها بشكل مباشر على الاستقرار المصرفي .

لذا تأخذ الأنظمة الاحترازية حيزاً مهماً في تقليل الأثر السلبي للأزمات المالية على الاستقرار المالي، حيث ازداد الاهتمام بالأنظمة الاحترازية من قبل البنوك المركزية بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وتهدف الأنظمة الاحترازية إلى تعزيز سلامة ومرونة الجهاز المصرفي وجعله أكثر قدرة على مواجهة الصدمات غير المتوقعة واستمرار مؤسسات الوساطة المالية بأداء دورها بشكل طبيعي. إن التشابك المتزايد بين القطاع المالي والحقيقي يجعل تطبيق الأنظمة الاحترازية يتأثر ويؤثر بفاعلية السياسات الاقتصادية الأخرى ولاسيما السياستين النقدية والمالية في هذا الإطار، وإن العلاقة بين الأنظمة الاحترازية والسياسة النقدية أكثر ترابطاً تقاطعياً أحياناً، بسبب أن كلاهما تستهدفان حجم الائتمان الممنوح من المصارف في تحقيق أهدافهما فضلاً عن أهداف أخرى تختص بها كل من الأنظمة الاحترازية والسياسة الاقتصادية، ومن ناحية أخرى فإن الصدمات التي تتعرض لها السياسة النقدية تؤثر على استقرار النظام المالي، من هنا جاء اهتمام هذا البحث بدراسة السياسة النقدية ومتطلبات الأنظمة الاحترازية في العراق، محاولة للمساهمة في تطوير المعرفة العلمية في مجال الأدبيات المتخصصة والمنظور التجريبي لهذه العلاقة، للوقوف على الحقائق النظرية والتجريبية، وتطوير السياسات الاقتصادية المتعلقة بالنظام المالي في العراق.

مشكلة البحث

يواجه النظام المالي في العراق تحديات متعددة تتعلق بالاستقرار المالي والاقتصادي، من بين هذه التحديات يأتي في مقدمتها التضخم المستمر، الذي يتسبب في ارتفاع مستوى الأسعار وتدهور قوة الشراء للعملة المحلية، مما يؤثر بشكل سلبي على الحياة الاقتصادية للمواطنين ويعيق نمو الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، يشير عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى التقلبات والاضطرابات في السياسة والأوضاع الاقتصادية، لذا هناك حاجة ماسة لتعزيز الإطار النقدي والاحترازي لتحقيق استقرار النظام المالي في ظل هذه التحديات.

فرضية البحث

إذا تم تنفيذ سياسات نقدية فاعلة وتطبيق أنظمة احترازية قوية في العراق، فإنه سيتم تعزيز الاستقرار المالي وتقليل مخاطر الأزمات المالية.

أهمية البحث

تعد السياسة النقدية والأنظمة الاحترازية أساسيتين لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في العراق، بوصفها دعائمين للنظام المالي، فإن فهم تأثيرهما على الاقتصاد ضروري لتحقيق النمو المستدام والتنمية الاقتصادية، ويعد العراق منطقة تخضع لتحديات كبيرة، مثل التضخم وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، لذا تعزيز السياسة النقدية وتطبيق الأنظمة الاحترازية بفاعلية يمكن أن يساهم في تخفيف هذه التحديات وتحقيق استقرار أكبر في النظام المالي والاقتصادي، لذلك يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على أهمية تحسين السياسة النقدية وتطوير الأنظمة الاحترازية في العراق، ويقدم توجيهات وتوصيات قابلة للتطبيق بهدف تعزيز الاستقرار المالي ودعم التنمية الاقتصادية في البلاد.

هدف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة النقدية ومتطلبات الأنظمة الاحترازية في العراق، وتقديم توصيات لتحسين الاستقرار المالي وتقليل مخاطر الأزمات المالية في البلاد.

منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج التكاملي الاستقرائي-الاستنباطي عن طريق استعمال الأسلوب الوصفي التحليلي في جميع المعطيات النظرية والتاريخية وتحليلها، وذلك بالاعتماد على مصادر عديدة وفي حدود البيانات والمعلومات المتاحة، أما الحدود الزمانية للبحث فتمثلت في العراق للمدة (2004 - 2022).

هيكل البحث

تم تقسيم محاور البحث الى اربعة محاور، يتضمن المحور الاول: الاطار النظري للسياسة النقدية والأنظمة الاحترازية الكلية، ويتناول المحور الثاني: واقع السياسة النقدية في العراق وتحليل مؤشرات السياسة النقدية في العراق، أما المحور الثالث: فيتناول واقع السياسة الاحترازية الكلية في العراق وتحليل مؤشرات السياسة الاحترازية الكلية في العراق، أما المحور الرابع: فيدرس العلاقة بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسة النقدية.

المحور الاول : الاطار النظري للسياسة النقدية والأنظمة الاحترازية الكلية

ولاً: الاطار النظري للسياسة النقدية

1- مفهوم السياسة النقدية

ارتبط مفهوم السياسة النقدية بنشأة وظهور البنوك المركزية إذ اكتسب هذا المفهوم أهمية أكبر منذ بداية القرن العشرين بعدما انتقل دور ووظيفة البنك المركزي من وظيفة تنظيم وإدارة الكتلة النقدية إلى إظهار أثر التغير في هذه الكتلة على المتغيرات الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، لذا يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها تشتمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي⁽¹⁾، وتُعرف أيضاً بأنها تمثل الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي لإدارة عرض النقد وأسعار الفائدة لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، فإذا كانت السلطات النقدية ترغب في زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة، فأنها تفعل ذلك عن طريق زيادة العرض الاسمي للنقد، وإذا رغبت في تخفيض الطلب الكلي، فأنها تلجأ إلى تخفيض هذا العرض⁽²⁾ وعلى الرغم من ذلك فإن مفهوم السياسة النقدية سيبقى فضفاضاً وعلى درجة كبيرة من المرونة في شمول ما يستجد على الساحة النقدية بشكل خاص والاقتصادية بشكل عام، ولذلك فأن مفهوم السياسة النقدية يعتمد على درجة التطور الاقتصادي وعلى طبيعة الظرف السائد ويعتمد على أهداف السياسة في لحظة ما، فأنها تشمل جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير في مقدار وتوفير النقد واستعماله والائتمان.

2- اهداف السياسة النقدية

تطورت أهداف السياسة النقدية مع تطور الفكر الاقتصادي، حتى أصبحت تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام، إذ توصل صانعو السياسة النقدية إلى أن الأهداف النهائية في الوقت الراهن سواء في الدول المتقدمة أم في الدول النامية قد تركزت على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وكان من أبرز الأهداف التي سعت إليها النظرية الكلاسيكية، الارتفاع في مستوى التشغيل الكامل الذي أضافته النظرية الكينزية بعد أزمة الكساد في ثلاثينيات القرن الماضي، ومن ثم تعزيز معدلات النمو الاقتصادي الذي أعطيت له الأهمية الكبيرة في مدة الستينيات، إلا أن

الاقتصاديين قد أضافوا إلى السياسة النقدية هدفاً آخر يتمثل بالحد من معدلات الاختلال في ميزان المدفوعات⁽³⁾، ويمكن استعراض تلك الأهداف بشكل موجز:-

أ- تحقيق الاستقرار في الأسعار: المحافظة على استقرار الأسعار يعد من أهم أهداف السياسة النقدية فتسعى كل دولة إلى الحد من التضخم ومكافحته حيث أن أي ارتفاع في مستويات الأسعار سيؤثر سلباً في قيمة النقود مما يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية لها والتي تترك أثراً ضاراً على مستوى الدخل والثروة وتخصيص الموارد الاقتصادية ومن ثم على الأداء الاقتصادي . وقد أكد الاقتصادي ميلتون فيردمان في اللجنة الاقتصادية للكونكرس الأمريكي سنة 1959 أن من الصعوبة خفض الأسعار المحلية من دون خفض معدل الزيادة في عرض النقود، ولا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود، واستدل بتجارب ألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية⁽⁴⁾.

ب- تحقيق الاستعمال الكامل: ان السياسة النقدية لا تهدف إلى تثبيت المستوى العام للأسعار فحسب بل وإلى تحقيق مستويات عالية من الاستعمال والهدف من ذلك ان تحرص السلطة النقدية على جعل النشاط الاقتصادي عند مستوى عالي من توظيف الموارد الطبيعية والبشرية⁽⁵⁾ وتعمل السلطة النقدية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وتجنب البطالة والعمل على الحد منها وما يرافقها من آثار ضارة على النشاط الاقتصادي، إذ تعمل السياسة النقدية على رفع حجم الطلب الكلي إلى مستوى الاستعمال اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة وتعمل السياسة النقدية الحفاظ على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالشكل الذي يوازي معدل نمو عرض النقد، وذلك لحفاظ على استقرار الأسعار وتجنب الموجات التضخمية غير المرغوب بها عن طريق إجراءات وسياسات انتمانية من شأنها تحفز الاستثمار وترفع مستوى الاستعمال⁽⁶⁾.

ت- تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة : تسعى السياسة النقدية سواء كانت لدولة صناعية متقدمة أم دولة نامية إلى تشجيع النمو الاقتصادي وذلك عن طريق تأثيرها على الاستثمار بوصفه واحداً من أهم محدداته، فالتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في الاحتياطيّات النقدية لدى المصارف التجارية ومن ثم في عرض النقد تنعكس في صورة تغيرات مقابلة في سعر الفائدة والتي يحدد عن طريقها حجم الاستثمار الخاص⁽⁷⁾.

ث- تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات: يسعى الاقتصاديون إلى تحقيق التوازن بين طرفي ميزان المدفوعات سواء في جانب المدفوعات الذي يشمل أثمان السلع والخدمات المستوردة من الخارج، أم في الجانب الآخر من ميزان المدفوعات، وهو المتحصلات من صادرات الدولة من السلع والخدمات، ولكن قد يتعارض التوازن الداخلي مع التوازن الخارجي، نظراً لأن التوازن الداخلي يتحقق عند تحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، بينما يتحقق التوازن الخارجي عند توازن ميزان المدفوعات، وللسياسة النقدية دور مهم في تحقيق توازن ميزان المدفوعات، ويمثل الاقتصاديون لذلك بسعر الحسم، ويتضح ذلك عن طريق المثال الآتي : في حالة العجز في ميزان المدفوعات فأن المصرف المركزي يعمل على رفع سعر الخصم مما يجعل المصارف الربوية ترفع من سعر الفائدة، ويقلل الطلب على القروض، مما يجعل الأسعار تميل للانخفاض بسبب قلة الطلب على السلع المعروضة، ومن ثم يؤدي إلى تشجيع التصدير، وتقليل الطلب على السلع المستوردة، بسبب انخفاض سعر السلع المحلية، هذا فضلاً عن تدفق رؤوس الأموال من الخارج بسبب ارتفاع سعر الفائدة وهذا كله يساعد على خفض العجز في ميزان المدفوعات⁽⁸⁾.

ثانياً: الاطار النظري للأنظمة الاحترازية

1- مفهوم الأنظمة الاحترازية

تعد الأنظمة الاحترازية من المفاهيم الحديثة حيث أصبحت أكثر شيوعاً مع حلول الأزمة المالية العالمية الماضية، سواءً من حيث الوجهة أو من حيث كثافة تفعيل التي يخضع لها الإطار التنظيمي المتعلق بالأنظمة الاحترازية الكلية للدول المتقدمة في الآونة الأخيرة نظراً لقصور النظم الاحترازية الجزئية في مواجهة المخاطر النظامية، أو على الحد منها، فضلاً عن ضيق الجهود المبذولة من قبل بعض السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى، وهنا ظهرت الحاجة الشديدة لتلك الأنظمة الاحترازية مع نشوب أزمة الائتمان في النظام المالي أو الأسواق المالية ويمكن توضيح مفهوم الأنظمة الاحترازية عن طريق عدت تعاريف منها : هي الأنظمة التي تستعمل في المقام الأول الأدوات الاحترازية للحد من المخاطر المالية النظامية أو على مستوى النظام الاقتصادي، بدل من التركيز فقط على المؤسسات الفردية ومن ثم الحد من حدوث الاضطرابات في تقديم الخدمات المالية التي يمكن ان يكون لها عواقب وخيمة على الاقتصاد الحقيقي.⁽⁹⁾ و تُعرف أيضاً على انها مجموعة من الأدوات الموجهة نحو الحد من مخاطر النظامية وتعزيز قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات التي لها تكاليف اقتصادية كلية كبير،⁽¹⁰⁾ وكما تشير الأنظمة الاحترازية على انها احتواء المخاطر المنهجية وزيادة مرونة النظام المالي في مواجهة الصدمات.⁽¹¹⁾

ويقدم صندوق النقد الدولي تعريف الأنظمة الاحترازية محددة ثلاثة عناصر تتمثل في الآتي⁽¹²⁾ :

- a. الهدف : والمتمثل في التقليل إلى أدنى حد من تأثير الاضطرابات واسعة النطاق في توفير الخدمات المالية على الاقتصاد الحقيقي .
 - b. النطاق التحليلي : عن طريق التركيز على النظام المالي ككل، بما في ذلك التفاعل بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي .
 - c. الأدوات : فهي تستعمل أساساً الأدوات التي يتم تصميمها ومعايرتها لاستهداف المخاطر النظامية بدلاً من المخاطر في المؤسسات الفردية، ذلك ان المخاطر يمكن ان تتطور على الرغم من ان المؤسسات الفردية نفسها تظهر آمنة وسليمة .
- ومما تقدم يمكن تعريف الأنظمة الاحترازية : انها تدابير تنظيمية المعاكسة للتقلبات الدورية في النظام المالي والتي تستعمل مجموعة من الأدوات بهدف تعزيز قدرة ومرونة النظام المالي والحد من المخاطر النظامية والهشاشة المالية* التي تجعل من النظام المالي على نحو واسع غير قادر على الاستمرار في تقديم خدمات الوساطة المالية الأساسية التي قد يترتب على انقطاعها أو اختلالها نتائج وخيمة على الاقتصاد الحقيقي برمته، وبذلك، فإن الأنظمة الاحترازية تعد وسيلة وليست غاية في ذاتها حيث تستعمل مجموعة من الأدوات المناسبة التي تهدف إلى توفير نظام مالي يتسم بالقوة والمتانة، وقادر على تحمل الصدمات الخارجية مع القيام بوظائفه الرئيسية في مجال الوساطة المالية بكفاءة وفاعلية وبما يعزز النمو الاقتصادي المستدام.

المحور الثاني: واقع السياسة النقدية في العراق وتحليل مؤشرات السياسة النقدية في العراق

أولاً : واقع السياسة النقدية في العراق

تعرض الاقتصاد العراقي إلى كثير من المشاكل والأزمات منذ عقود سابقة وحتى الآن، فقد زادت معدلات التضخم بشكل كبير بسبب زيادة الطلب الكلي وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي للاستجابة لهذه الزيادات إلى جانب تزايد معدلات البطالة التي ساهمت في زيادة حالات الفقر وزيادة على تزايد المديونية الخارجية وانتشار الفساد بأنواعه في مجمل القطاعات الاقتصادية ومن ثم أصبحت هذه المشكلات تمثل تحديات أمام عملية التنمية والإصلاح ان دراسة واقع الاقتصاد العراقي تكشف لنا حقيقة تعرض هذا لاقتصاد لصدمة لم يتعرض لها اي اقتصاد في المنطقة، ورافقه مشاكل وأزمات منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر اذ تزايدت مستويات البطالة بشكل كبير ومعدلات التضخم ارتفعت بفعل التزايد في الطلب المحلي وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للاستجابة لهذا الطلب المتزايد إلى جانب تزايد حالات الفقر بين فئات المجتمع والتفاوت الكبير بين الدخل، فضلاً عن حجم المديونية الكبيرة لصالح دول العالم وانتشار الفساد بجميع انواعه في جميع القطاعات الاقتصادية، وأصبحت هذه المشاكل تمثل تحديات كبيرة تواجه عملية بناء الاقتصاد ومعركة العملية التنموية والإصلاح التي دعت إليه الحكومة في المدة الأخيرة، لاسيما وأن الاختلالات الهيكلية والقصور الواضح في عمل القطاعات الاقتصادية (قطاع الاستثمار والخدمات والميزان التجاري وغيرها) واقع ملموس وان النهوض بالواقع الاقتصادي يتطلب تضافر الجهود لإعادة الاستقرار السياسي والأمني من أجل توفير بيئة آمنة في العراق تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي وتحسين القطاعات الاقتصادية وخلق تنمية حقيقية تشمل تحقيق مستويات الازدهار في المجتمع العراقي..⁽¹³⁾

وتعد السياسة النقدية جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية العامة إذ أن تحقيق الأهداف الاقتصادية عن طريق السياسة النقدية وأدواتها والتحكم في عرض النقد للحد من المشكلات التي تصيب الاقتصاد الوطني مثل معدلات التضخم والاستقرار النقدي والاقتصادي، النقد ويمكن القول إن للسلطة النقدية استراتيجيتها الخاصة، عن طريق إعادة دور النشاط النقدي والمصرفي وإعادة النظر في العديد من الأسس والقوانين التي رسمها قانون البنك المركزي العراقي .⁽¹⁴⁾ بعد عام 2003 حصل البنك المركزي على استقلاله وأخذ البنك المركزي على عاتقه مكافحة التضخم وتعزيز قيمة الدينار العراقي كهدف رئيس وهذا ضمن ما جاء بقانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004. ⁽¹⁵⁾ مستعينا بأدواته المباشرة وغير المباشرة فضلاً عن الأدوات المستحدثة التي منها سيطرة البنك المركزي على القاعدة النقدية عن طريق مزايدات العملة الأجنبية وتأثير البنك في مضاعف الائتمان عن طريق متطلبات الاحتياطي القانوني والاحتياطي الفائضة⁽¹⁶⁾

أولاً: تحليل مؤشرات السياسة النقدية في العراق في المدة (2004-2022)

1- تحليل تطور عرض النقد والناجح المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2022)

شهد السياسة النقدية في العراق في عام 2004 تغيرات كبيرة حيث بدأت بؤادر الإصلاح في النظام النقدي بالظهور عن طريق قانون رقم (56) لعام (2004) واتخاذ قرارات نقدية ومنحه صلاحيات رقابية، اذ عملت هذا الاجراءات على زيادة حجم الودائع من قبل الافراد، والسيطرة على مستوى الأسعار عن طريق اصدار عملة جديدة تحمل مواصفات جيدة تقلل نسبة تزويرها وتعزيز ثقة الافراد بها، وتسبير

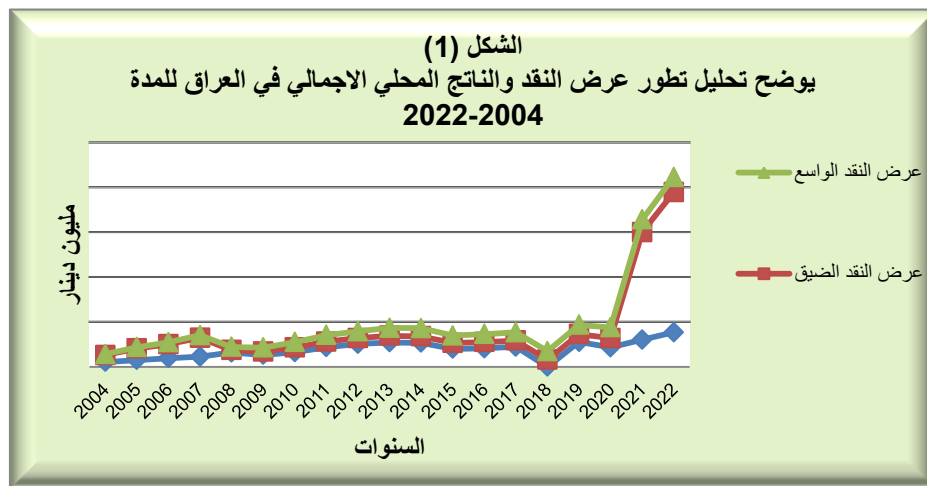
عرض النقد والحفاظ على معدل نمو، اُضيف إلى ذلك تعزيز الاحتياطي للعملة الأجنبية، كغطاء للعملة المحلية التي أسهمت تعزيز استقرار سعر الصرف.⁽¹⁷⁾

تولي السلطة النقدية أهمية كبيرة لعرض النقد وتنظيم إصداره بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية الكلية وتعد السلطة النقدية الجهة المسؤولة عن تحقيق التوازن العام عن طريق دورها في توجيه عملية التنمية عن طريق ضبط كمية النقود المعروضة وبما يتلاءم وحاجة النشاط الاقتصادي ودورها المهم والفاعل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق التحكم بالسيولة النقدية والائتمان . ويقسم عرض النقد إلى (عرض النقد بمعناه الواسع MS2، عرض النقد بمعناه الضيق MS1) ويلحظ من الشكل (1) ان عرض النقد الواسع* MS2 في العراق في المدة (2004-2022) شهد ارتفاعاً مستمراً إلى نهاية المدة بمعدلات نمو متزايدة بزيادات متذبذبة، باستثناء عام 2014-2015 شهد انخفاضاً MS2 بلغت قيمته (82595000،90728000) مليون دينار على التوالي بمعدل نمو سالب (-8.96%) كذلك الناتج المحلي انخفض بمقدار (199156990.9،266420384.5) مليون دينار على التوالي بمعدل نمو سالب بلغ (-1.72،-25.25%) على التوالي يعود ذلك إلى الانخفاض الحاصل في رصيد الموجودات الأجنبية نتيجة لانخفاض عوائد النفط وإلى الأثر التوسعي لصافي ديون الحكومة وديون من القطاع الخاص والقطاعات الأخرى، لذا ارتفعت ان نسبة مساهمة MS2 من الناتج المحلي الإجمالي لنفس الاعوام حيث بلغت (27.28،%32.86) على التوالي ثم عاود MS2 الارتفاع إلى نهاية المدة بمعدلات نمو متزايدة حيث بلغت قيمة MS2 في عامي (2021-2022) ما قيمته (168202000،139886000) مليون دينار بمعدل نمو متزايد بلغ (16.66،%20.24) على التوالي فضلاً عن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ (301152818.2،383064152.3) مليون دينار على التوالي لذا بلغت نسبة مساهمة MS2 من الناتج المحلي الإجمالي (457.08،%407.83) على التوالي يعزى هذا الارتفاع في السيولة المحلية إلى الأثر التوسعي لصافي الديون الحكومية، فضلاً عن زيادة عرض النقد الضيق والودائع الأخرى (ودائع التوفير والثابتة والبريد والتأمينات) .⁽¹⁸⁾ في حين بلغ معدل النمو المركب لعرض النقد الواسع للمدة 2004 - 2022 (15.66%) اما الانحراف المعياري للانحراف المعياري بلغ (42475831.94).

اما عرض النقد بمعناه الضيق MS1 والذي يمثل النقد خارج البنوك مضافاً إليه الودائع القابلة للنقل لدى البنك المركزي بالدينار والدولار، والودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية بالعملة الوطنية والأجنبية للقطاعات الاقتصادية (باستثناء قطاع الحكومة المركزية لدى المصارف التجارية). حيث يلحظ عن طريق الشكل (1) ان عرض النقد MS2 شهد بداية المدة ارتفاعاً بمعدلات نمو متذبذبة حتى عامين (2007-2008) شهد انخفاضاً بمعدل نمو سالب بلغت نسبة (86.68-%) وبلغت قيمة MS1 في العامين (28189934،211672217) مليون دينار على التوالي وبلغت نسبة مساهمة عرض النقد الضيق من الناتج المحلي الإجمالي (17.9،%189.92) على التوالي ثم عاود الارتفاع واستمر بالارتفاع حتى عام

* عرض النقد الواسع (M2): هو مقياس للنقد يشمل النقد النقدي (النقد والعملات) بالإضافة إلى الودائع القابلة للسحب بسهولة والودائع الجارية لدى البنوك التجارية والودائع قابلة للصرف على الطلب. يُعتبر M2 مؤشراً هاماً في تقدير حجم السيولة المتاحة في الاقتصاد، حيث يشمل مكونات تتيح للأفراد والشركات الوصول السريع إلى الأموال النقدية وقابلة للاستخدام في السلع والخدمات أو للاستثمار في الأصول المالية.

(2014- 2015) انخفض بمعدل نمو سالب بلغ (1.54%-،-9.98%). على التوالي بقيمة (72692448، 65435425) مليون دينار على التوالي جاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض أسعار النفط والحرب على الارهاب وسياسة التقشف الحكومي المتبعة انذاك ثم عاود عرض النقد الضيق الارتفاع في الأعوام الاخيرة (2016 – 2022) وبمعدلات نمو متزايدة بلغت (8.1%، 0.61%، 9.37%، 11.49%، 19.11%، 16.0%، 30.28%) على التوالي في حين بلغت نسبة مساهمة MS1 في الناتج المحلي الإجمالي (34.7%، 32.1%، 28.94%، 31.42%، 47.92%، 39.82%، 40.79%) على التوالي ويعزى ذلك إلى المنحة التي منحتها الحكومة للعاطلين عن العمل نتيجة الاحتياجات لاسيما عام 2019. فضلاً عن زيادة الانفاق نتيجة لانتشار جائحة كورونا والحاجة إلى توفير المستلزمات الطبية وتأهيل المستشفيات في عام 2020، وبلغ معدل النمو المركب في المدة (2004-2022) بنسبة (4.11%) ويمكن توضيح MS1 و MS2 عن طريق الشكل البياني (1)

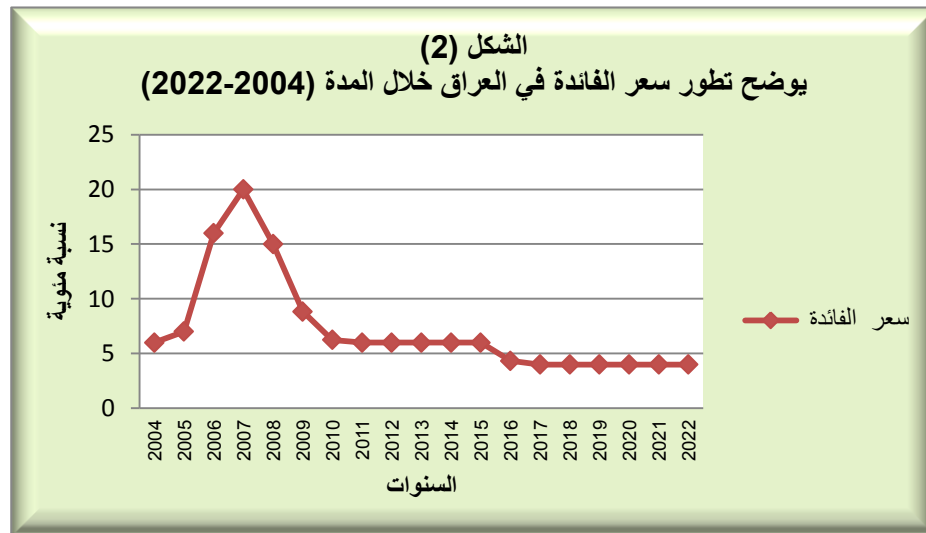


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد تقارير البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة.

2- تحليل تطور سعر الفائدة في العراق للمدة (2022-2004)

شهدت العراق تغيرات جوهرية في أسعار الفائدة التي اتسمت بكونها تحاكي واقع الاقتصاد العراقي وفق متطلباته حيث أصبحت مؤشراً مهماً ذا دلالة واضحة عن واقع الاقتصاد وتوجهاته، فعن طريق اشارة أسعار الفائدة نستطيع نقل اشارة السياسة النقدية. ⁽¹⁹⁾ يلحظ عن طريق الشكل (2) ان سعر الفائدة في المدة (2022-2004) اخذ بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض ومن ثم الثبات حيث يلحظ بداية المدة اخذ سعر الفائدة بالارتفاع بلغت نسبته (6%، 7%، 16%، 20%) على التوالي بمعدلات تغير موجبة في المدة (2006-2004) حيث بلغت (16.0%، 128.60%، 25%) على التوالي يعزى ذلك إلى اتباع البنك المركزي سياسة انكماشية تهدف إلى الحد من المعروض النقدي اضافة إلى ذلك ارتفاع معدلات التضخم اما في الأعوام (2008-2011) استمر سعر الفائدة بالانخفاض حيث بلغ (15%، 8.83%، 6.25%، 6%) بمعدلات نمو سالبة وان السبب في هذا الانخفاض يعود إلى انحسار معدلات التضخم وتراجعها، ثم استمر المؤشر بالثبات إلى نهاية المدة بين 6% و4% باستثناء عام (2016-2017) الذي سجل انخفاض بمعدل سعر الفائدة بلغ (4.33%، 4%) على التوالي ثم شهد معدل الفائدة استقرار على

4% إلى نهاية المدة، ويعود هذا الانخفاض إلى اتباع البنك المركزي سياسة تتسم بالمرونة استجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية اذ عمل البنك المركزي على تحقيق الرخاء الاقتصادي ولاسيما مع منحه المصارف التجارية (7) ترليون في مبادرة منه لتعزيز وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (20)، كما وبلغ اعلى نسبة لسعر الفائدة عام 2007 بنسبة (20%) وادنى نسبة لسعر الفائدة في مدة الدراسة 4% في الاعوام (2017-2022) اصف إلى ذلك بلغت قيمة الانحراف المعياري (4.70) ويمكن توضيح تغيير في سعر الفائدة عن طريق الشكل (2)



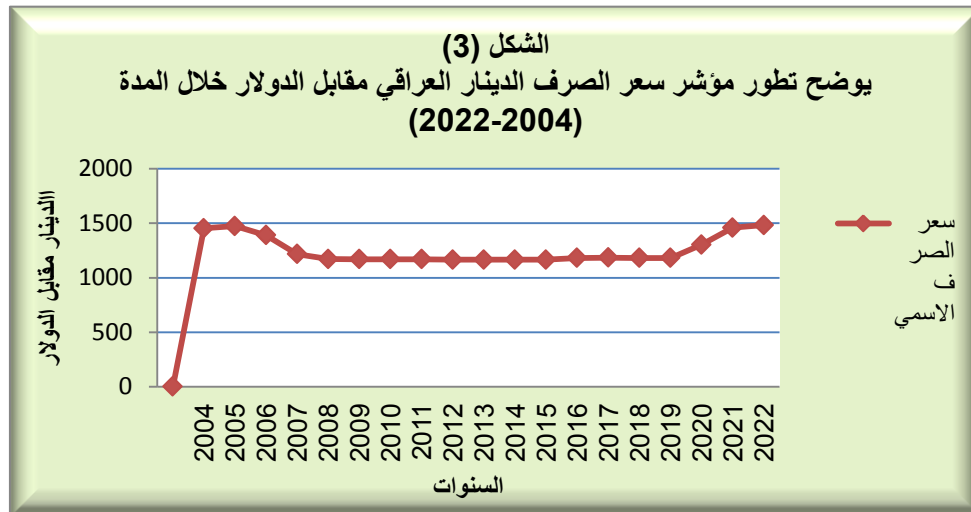
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد تقارير البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة.

3- تحليل تطور سعر صرف الدينار في العراق للمدة (2022-2004)

يعد سعر الصرف العراقي بعد عام 2003 تحسنا كبيرا، نتيجة لرفع العقوبات عن العراق، واقرار قانون البنك المركزي من أبرز أهدافه هو: الحافظ على قيمة العملة واستقرارها، فصل بين السياسة المالية والسياسة النقدية، مواجهة الضغوط التضخمية. كما استعمل البنك المركزي سوق نافذة العملة لشراء وبيع الدولار، التي يعمل بها بشكل يومي وفق قانون العرض والطلب، والتي ترتب على أساسها التحول من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المعووم والمدار من قبل البنك المركزي والتدخل عند الضرورة لتعديله، كما تم الاعتماد على استقرار الأسعار، مما أدى إلى زيادة الاهتمام في سعر الصرف، ويعزى ذلك تعدد مصادر الطلب على النقد الاجنبي بعد الانفتاح على العالم الخارجي، فضلاً عن اصدار العديد من القوانين التي تشجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.⁽²¹⁾

يلحظ من الشكل (3) ان سعر صرف الدينار العراقي في مدة الدراسة (2022-2004) شهد تذبذب اذا انخفض المؤشر بداية المدة في (2009-2005) اذا بلغ سعر صرف الدينار مقابل الدينار ما قيمته (1170، 1172، 1217، 1391، 1474) على التوالي بمعدلات تغير سالبة بلغت (5.63%-، 12.51%-، 12.51%-، 3.7%-، 0.17%) يعزى ذلك إلى ان السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي تهدف إلى تقوية ودعم سعر الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي والتقليل من الاتجاهات التضخمية ودفع عجلة النمو نحو التقدم في حين استقر سعر الصرف عند 1170 و 1166 دينار لكل دولار في المدة (2009-2015) ثم عاود الارتفاع عامين (2016-2017) حيث بلغ (1184، 1182) دينار لكل دولار على التوالي بمعدل تغير موجب بلغ (1.37%-، 0.17%) على التوالي بعد ذلك انخفض وعاود الثبات عند 1182 دينار لكل دولار

في العامين (2018-2019) ويلحظ في نهاية المدة اخذ سعر الصرف بالارتفاع بشكل أكبر حتى بلغ في عام 2022 ما مقداره 1483 دينار لكل دولار بمعدل تغير موجب بلغ 1.58% مما أدى إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية وارتفاع مستويات الأسعار وجاء هذا القرار نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار النفط فضلاً عن أزمة كوفيد 19 مما دعا البنك المركزي إلى رفع سعر الصرف في نهاية 2020 من أجل الزيادة وتقليل العجز في الموازنة العامة. فضلاً عن أن معدل النمو المركب بلغ (0.11%) خلال مدة (2004-2022) كما بلغ الانحراف المعياري لنفس المدة ما نسبته (125.79%) ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل البياني التالي :



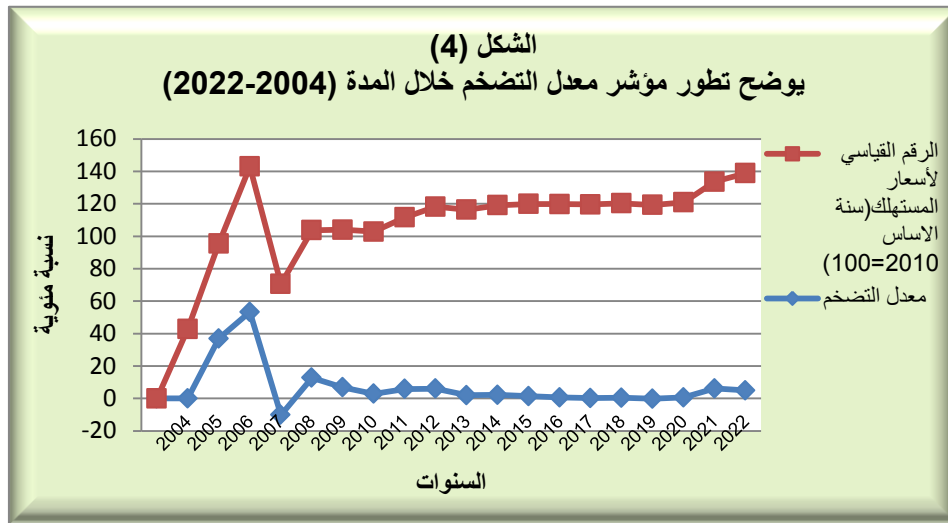
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد تقارير البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة.

4- تحليل تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (2004- 2022)

شهد التضخم في العراق تغيرات مهمة بعد عام 2003 على المستوى السياسي النقدي ما قبل عام 2003 سواء من حيث الأهداف أو الأدوات التي تمثلت في مواجهة التضخم من جانب والتصدي للأسعار والتوقعات التضخمية، من جانب آخر الأمر الذي يمكن متابعته من الشكل (4) إذ يلحظ أن التضخم في العراق شهد معدلات متباينة في المدة (2004 – 2022) إذ بلغ الرقم القياسي للأسعار المستهلك في عام 2010 التي تعد سنة الأساس (100)، إذ شهد ارتفاعاً بداية المدة حتى بلغ أعلى معدل له في مدة الدراسة عام 2006 بنسبة (53.20%) يعود هذا الارتفاع إلى تحرير بعض أسعار السلع التي كانت مدعومة من قبل الدولة وارتفاع أسعار المحروقات والمشتقات، كذلك زيادة حجم الاستيرادات مما دفع الأمر إلى ارتفاع التضخم،⁽²²⁾

ثم انخفض عام 2007 بلغت نسبة الانخفاض (10.10-%)، وعاود الارتفاع عام 2008 حيث بلغ معدل التضخم السنوي (12.70%) ثم استمر معدل التضخم إلى نهاية المدة يتباين بمعدلات نمو موجبة بين الانخفاض والارتفاع باستثناء عام 2019 شهد العراق معدل تضخم منخفض وضمن الحدود المقبولة إذ بلغ (0.25-%) ويعزى هذا التذبذب إلى عدت أسباب منها الأزمة العالمية عام 2007-2008 والتي أدت إلى انكماش الاقتصاد كما أسهمت في تراجع الاستيرادات وأيضاً يعود إلى دور السياسة النقدية واستعمالها نافذة العملة التي أسهمت في تخفيض معدل التضخم، فضلاً عن توجيهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الرامية للنهوض بالاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي⁽²³⁾ كذلك يعود للسياسات النقدية المتبعة في بعض

الدول العربية لاحتواء الضغوط التضخمية ثم استمر بالارتفاع ليصل نهاية المدة عام 2022 (4.94%) يعزى ذلك للسياسات التيسيرية المتبعة لمواجهة جائحة كورونا من جانب وتعثر امدادات التجارة العالمية⁽²⁴⁾ . ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل البياني (4).



المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد تقارير البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة.

المحور الثالث : واقع السياسة الاحترازية الكلية وتحليل مؤشرات السياسة الاحترازية في العراق .

اولاً : واقع السياسة الاحترازية الكلية في العراق

ارتبط تطور مفهوم السياسة الاحترازية الكلية في العراق بالتطورات التي طرأت على طبيعة النظام المالي وما لحقه من انعكاس المستجدات في البيئة المالية العالمية، ولا سيما بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتبلورت أهم أدوات السياسة الاحترازية الكلية في التعليمات رقم (4) المؤرخة في 3 كانون الثاني 2011 والخاصة بتسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (94) لعام 2004 وما بعدها من تعليمات وضوابط صادرة عن البنك المركزي العراقي، ويلاحظ بعد ان أصبحت المؤسسة المصرفية طبيعة متميزة، وضعت تشريعات خاصة بمراقبة المصارف تتناول تعريف المؤسسة المصرفية وكيفية تأسيسها والشروط القانونية للموجودات والمطلوبات المصرفية، وتصنيفاتها، و الامور الأخرى كافة المتعلقة بتنظيم أعمالها على نحو ينسجم والأهداف المرجو تحقيقها عن طريق وجود هذه المؤسسات ويتبلور عمل الرقابة المصرفية في تطبيق الضوابط القانونية والقواعد المصرفية المعيارية الهادفة لتمكين المؤسسات المصرفية من ممارسة أعمالها على نحو يؤدي إلى سلامة النظام المالي ومن ثم الوضع الاقتصادي الوطني وتقادي أية ممارسة غير سليمة من جانب هذه المؤسسات قد تؤدي إلى الإضرار بأموال المودعين وحقوق المساهمين.⁽²⁵⁾ اذف إلى ذلك، فإن البنك المركزي العراقي قام بالمساهمة الفاعلة في تقوية أداء القطاع المصرفي بالاستناد إلى افضل الممارسات الدولية لتوسيع انشطته وتطوير خدماته، مما عزز من استقرار القطاع المالي في العراق باعتباره يمثل أكبر مكونات القطاع المالي واكثرها عرضة للمخاطر بسبب طبيعة عمل المصارف في تحمل مخاطر الوساطة المالية وفي تنفيذ عمليات التسوية للمدفوعات، وركز البنك المركزي العراقي على سياسة التواصل المستمر مع وحدات الجهاز المصرفي وخلق الشروط الكفيلة بإيجاد بيئة مصرفية داعمة للاستقرار النقدي،

وايجاد نظام مدفوعات وطني فاعل ومتطور، فضلاً عن الواجبات والمهام والصلاحيات التي يتمتع بها البنك المركزي وقدرته الدائمة على التدخل في مؤسسات الجهاز عبر ما يمتلكه من ادوات نقدية ورقابية.⁽²⁶⁾ لذا جاء قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 ليواكب التطورات الحاصلة في التشريعات المصرفية الدولية إذ يتماشى مع التغيرات التي حصلت في النظام الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 ، والتي تم التحول من الرقابة المصرفية المتحكمة إلى الرقابة الوقائية التلقائية التي تمكن البنك المركزي العراقي على اساسها من فرض عمليات الرقابة التلقائية عن طريق اللوائح التنظيمية وتطبيقاتها بعيد عن الاجراءات الرقابية القسرية من أجل تحقيق مرونة وكفاءة العمل المصرفي .

فضلا عن تطبيق متطلبات لجنة بازل في المعايير التي تتمخض عنها، إذ يهدف هذا القانون إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار، والحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق، تعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق وذلك عن طريق صياغة السياسة النقدية وتنفيذها في العراق بما في ذلك سياسة سعر الصرف الأجنبي، مع حيازة جميع الاحتياطي الرسمي الأجنبي وإدارته، ويعمل على حيازة الذهب وإدارته وتقديم الخدمات الاستشارية والمالية للحكومة، وجاء ضمن مهام البنك المركزي أيضا العمل على توفير خدمات السيولة للمصارف وتوفير وتجميع البيانات المالية والنقدية التي لها علاقة بمؤشرات الاستقرار المالي* والسلامة المالية.⁽²⁷⁾

ثانياً: تحليل مؤشرات الأنظمة الاحترازية الكلية في العراق في المدة (2004-2022)

كان هناك اهتماما كبيرا للتعرف على المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تصلح إشارات المعرفة عند استقرار النظام المالي، وفي الوقت نفسه يمكن ان تكون إنذارا مبكرا للتحذير من وقوع الأزمات المالية في المستقبل والصور التي يتم بها دراسة هذه المتغيرات في مراقبة مدى تغير سلوكها في الحالة التي تسبق وقوع الأزمة عن الفترات العادية أي الاستقرار، ومن ثم فإن تقبّع مسارها عبر الزمن، يمكن ان يكون كمؤشرات لقياس مدى استقرار النظام المالي والمصرفي من عدمه واليوم تعتمد المؤسسات المالية والنقدية على مجموعة واسعة من الأساليب الكمية لقياس الاستقرار المالي، وظهرت هذه الأساليب بعدما عرفت الدول النامية وحتى المتقدمة في العقود الأخيرة عدد كبير من الأزمات المالية التي سمحت بإظهار آثار الاضطرابات على النظام المالي، وبيّنت هذه الأزمات كم هو ضروري تحديد مؤشرات الإنذار التي تسمح بتقدير مدى قوة النظام واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من الخطر النظامي . والقدرة على رصد سلامة القطاع المالي تفترض وجود مؤشرات صالحة للكشف عن سلامة واستقرار الأنظمة المالية، كما ان سياسات الاحترازية الكلية لها أثر بارز في ضمان الاستقرار المالي وسهولة مراقبة أداء القطاع المالي لتشخيص المشاكل والتخفيف من حدتها قبل ان تتفاقم، واستناداً لما تقدم من توضيح لسياسات الحيلة الكلية فأن تبني استراتيجية جديدة من قبل البنك المركزي العراقي في تطبيق أكبر قدر ممكن من مؤشرات الحيلة الكلية يعد نقطة انطلاق مهمة في بناء قاعدة معلوماتية سليمة. ومن أهم هذه المؤشرات التي تستعمل في هذا المجال مؤشرات السياسة الاحترازية الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي والمصرفي⁽²⁸⁾

وتعد مؤشرات السياسة الاحترازية بمثابة نظام إنذار مبكر حول الوضع المالي للبنك، فضلاً عن انها تعكس مدى القدرة والكفاءة الإدارية للبنك من حيث إدارة مطلوباته وموجوداته بكفاءة، والقيام بدوره في الوساطة المالية مع تمتعه بالملاءة المالية، وكذلك تبين قدرة البنك على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال

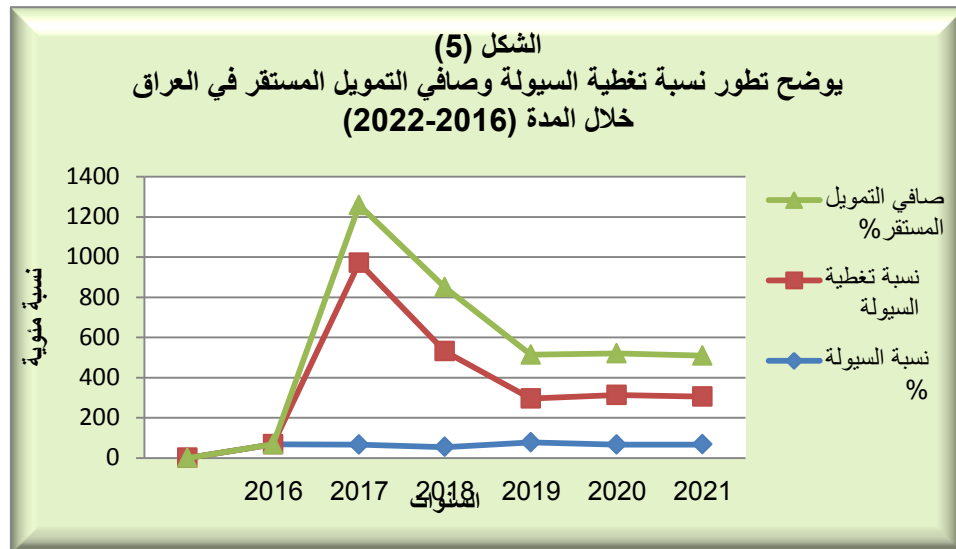
والسيولة وتحقيق مستويات مناسبة لكل منهما⁽²⁹⁾. هذا ويمكن الإشارة الى أهم مؤشرات السياسة الاحترازية في العراق كما يأتي:

1- نسبة تغطية السيولة

بدا البنك المركزي العراقي بتطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) ابتداءً من عام 2017 بنسبة تصل إلى (80%) وكانت النسبة (90) في سنة 2019 ذلك بصورة تدريجية حتى تصل إلى (100%) ولا تقل عن النسبة المحددة كما موضح في الشكل (5) تطبيق نسب تغطية السيولة من المصارف يتضح من الشكل (30) ان معدل نسبة تغطية السيولة في عام 2017 بلغ (905%) اما نسبة السيولة بلغت (66%) وشهد عامي (2018-2019) انخفاض في نسبة تغطية السيولة بلغت النسبة (477%، 219%) على التوالي بمعدلات تغير سالبة (47.29%-، 54.09%-) على التوالي، في حين ان معدل السيولة مرتفع لنسبة تغطية السيولة عن النسبة المحددة للمصارف العراقية، إذ ان المعدل الشهري لهذه النسبة لم ينخفض عن الحد الأدنى المقرر لها أثناء عام 2020. فحققت نسبة تغطية السيولة أعلى معدل لها في شهر تشرين الثاني الذي بلغت فيه (277%). في حين كان أدنى معدل النسبة تغطية السيولة في شهر أيلول، إذ بلغت (212%) لذا بلغت نسبة التغطية في نفس العام (247%) وهذه النسبة الأخيرة هي أعلى بكثير من الحد الأدنى النسبة تغطية السيولة والبالغة (100) بمعدل تغير بلغ (12.79%). وبالتالي نجحت المصارف العراقية في تطبيق نسبة تغطية السيولة بصفة قطاع مصرفي كامل. أما بصفة مصارف منفردة فهناك بعض المصارف التي لم تستوف النسبة المطلوبة في عام 2020 وقد بلغ عدد المصارف غير المستوفية لنسبة السيولة (14) مصرفاً. في حين ان بعض المصارف بلغت نسباً عالية وصلت إلى حدود مرتفعة تتجاوز النسبة المعيارية المحددة. وهذه النسب تعكس قدرتها على مواجهة السيولة في (30) يوماً⁽³⁰⁾، ثم عاودة نسبة تغطية السيولة بالانخفاض حيث بلغت (238%) بمعدل تغير سالب (3.65%)، فضلاً عن معدل النمو المركب (28.39%-) في حين معدل الانحراف المعياري (292.35%) ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل (5)

2- نسبة صافي التمويل المستقر NSFR

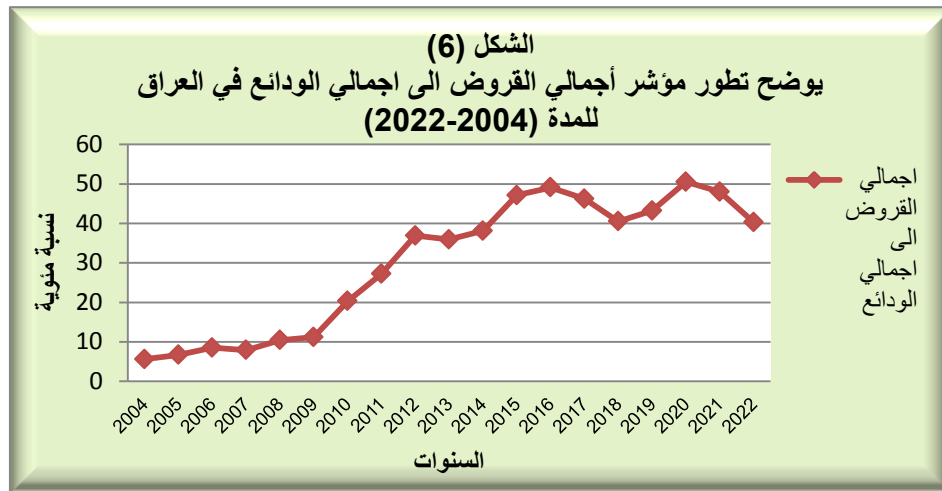
أما نسبة التمويل المستقر تعكس قدرة المصارف على توفيرها لأجل سداد التزاماته متوسطة الأجل التي من النسبة المعيارية المحددة (100%) كما موضح في الشكل (5) بدأ تطبيق نسب تغطية السيولة والتمويل المستقر المتاح من قبل البنك المركزي في عام 2017 بنسبة تطبيق 100 % ويلحظ من الشكل (5) ان نسبة صافي التمويل المستقر شهدت ارتفاع في عامين (2017-2018) حيث بلغ (287%، 318%) على التوالي بمعدل نمو موجب بلغ (10.8%) ثم انخفضت نسبة صافي التمويل في المدة (2019 - 2021) بمعدلات نمو سالبة بلغت (31.45%-، 5.05%، 1.44%-) على التوالي. ولكن رغم ذلك يلحظ ان نسبة المؤشر تجاوزت 100% في المدة المذكورة، لذا بلغ معدل النمو المركب (8.18%-) في حين بلغ الانحراف المعياري (52.27%) ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل (5)



المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد تقارير البنك المركزي ، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي في العراق ،لسنوات مختلفة .

3- نسبة القروض إلى الودائع: تقيس هذه النسبة مقدار القروض التي يمكن للمصرف ان يمنحها للمقترضين بالاعتماد على حجم الودائع التي يحصل عليها من زبائنه المودعين وتهدف إلى بيان استغلال المصرف لهذا النوع من مصادر التمويل لكي تسهم بصورة أو بأخرى في تحقيق العوائد المرجوة منها من جهة وفي الوقت نفسه ضمان المصرف اموال المودعين في حال عدول احدهم عن التسديد ومن ثم تعد نسبة حرجية وكمقياس مهم للمخاطرة الائتمانية لان أي حالة ارتفاع في هذه النسبة سيعرض المصرف إلى أزمات في حال عدم خلق التوازن النسبي بين القروض والودائع أو الحصول على مصادر تمويل أخرى غير الودائع .⁽³¹⁾

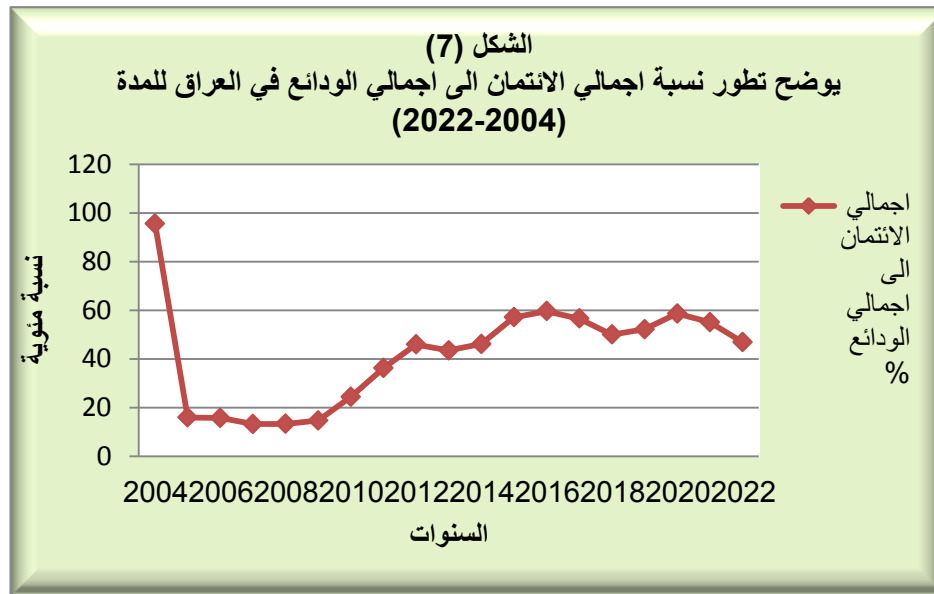
يلحظ من الشكل(6) ان مؤشر نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع في العراق للمدة (2004-2022)شهد تباين طفيف حيث ارتفع المؤشر بداية المدة حتى عام 2007 بمعدلات نمو موجبة في المدة (2004- 2006) بنسبة (%19.64 ، %26.87)على التوالي بالوقت التي بلغت نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (%5.6 ، %6.7 ، %8.5) على التوالي في حين شهد عام 2007 انخفاض في مؤشر نسبة القروض إلى الودائع لتصل إلى(%7.9)بمعدل تغير سالب بلغ (%7.06) ثم عاود الارتفاع في المدة (2008-2017) باستثناء عام (2012-2013) الذي بلغت نسبة المؤشر (%36.9 ، %35.9) بمعدل تغير سالب (%2.71-)، في حين في المدة (2014-2017) ارتفعت نسبة القرض إلى الودائع لتصل (%6.13 ، %23.62 ، %49.1)على التوالي، اما في العامين (2017-2018) فقد انخفض بمعدلات نمو سالب بلغت (%5.91 ، %12.34-)على التوالي ثم عاود الارتفاع مرة أخرى حيث بلغت المؤشر (%43.2 ، %50.5)وهي اعلى نسبة يصل لها المؤشر في عام 2020 في مدة الدراسة 2004-2022، ولكن في نهاية المدة شهد المؤشر انخفاض ليصل عام (2021-2022) إلى ما نسبة (%48 ، %40.3)على التوالي بمعدلات نمو سالبة (%4.95 ، %16.04-)على التوالي ، لذا بلغ معدل النمو المركب في مدة الدراسة (2004-2022) بنسبة(%11.59) في حين بلغ قيمة الانحراف المعياري (16.88) ويمكن نوضح تطور مؤشر نسبة القروض إلى الودائع عن طريق الشكل (6)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد تقارير البنك المركزي ، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي في العراق ، لسنوات مختلفة .

4-نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع:

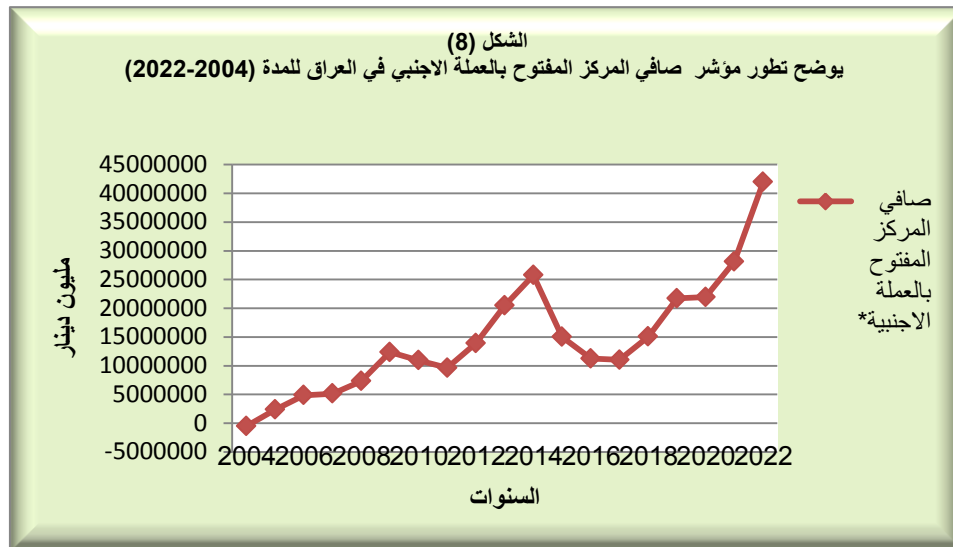
يقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي على إجمالي الودائع، وحدد البنك المركزي العراقي الحد الاعلى لنسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع التي لا تتجاوز (70%-75%)⁽³²⁾ لغرض تجنب أزمات السيولة المصرفية، التي تعكس قدرة المصارف على توظيف الاموال المتاحة لديها والمتانة من الودائع لتلبية الطلب على الائتمان⁽³³⁾ . و يلحظ من الشكل (7) شهد مؤشر نسبة الائتمان إلى الودائع في العراق للمدة (2004-2022) تذبذب حيث يلحظ انخفاض بداية المدة من (2004-2007) بلغت نسبته (95.6%، 15.9%، 15.7%، 13.2%) بمعدل تغير سالب بلغ (83.37%-، 1.26%-، 15.92%) على التوالي ، وهذا يعكس قدرة المصارف لتلبية الطلب على الائتمان النقدي ثم شهد ارتفاعا من عام (2008-2012) بلغت نسبته (0.76%، 10.53%، 65.99%، 48.36%، 26.8%) على التوالي، اما في عام 2013 انخفضت نسبة القروض إلى الودائع بمعدل نمو سالب بلغ (5.23%-)، ثم عاود الارتفاع حتى عامين (2017-2018) بلغت نسبة المؤشر فيهما (56.6%، 50%) على التوالي، اما في عام (2019-2020) ارتفعت نسبة المؤشر لتصل (52.2%، 58.6%) وهذه الزيادة تقع ضمن النسبة التي حددها البنك المركزي، والتي تشير إلى قدرة الجهاز المصرفي العراقي في توظيف الاموال التي تحصل عليها من مصادر خارجية متمثلة بأموال المودعين واستعمالاتها في منح القروض والسلف، ثم عاوده الانخفاض في السنوات الاخيرة ليبلغ (55.1%، 46.9%) على التوالي في حين بلغ معدل النمو المركب في مدة الدراسة (3.88%-) فضلاً عن ذلك الانحراف المعياري بلغ (21.61%) ويمكن توضيح تطور نسبة الائتمان إلى الودائع عن طريق الشكل (7)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد تقارير البنك المركزي ، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي في العراق ، لسنوات مختلفة .

5- صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية :

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة والذي يتطلب المزيد من المتابعة لاتجاهاته لأنه يعكس مخاطر أسعار الصرف التي قد تتعرض لها المصارف نتيجة لتقلبات أسعار الصرف لاسيما عندما يزداد التعامل بالعملات الأجنبية من قبل المصارف سواء عن طريق قبول الودائع أو منح الائتمان.⁽³⁴⁾ يلحظ من الشكل(8) ان مؤشر صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية شهد تباين في مدة الدراسة (2004-2022)، في عام 2004 كانت المطلوبات الأجنبية أكبر من قيمة الموجودات الأجنبية لذا بلغت قيمة مؤشر صافي المركز المفتوح هو (-518,482) مليون دينار ثم استمر المؤشر بالارتفاع في المدة (2009-2005) بقيمة (12351041,7322767,5157180,4877147,3671352) مليون دينار على التوالي بمعدلات تغير موجبة بلغت نسبته (106.04%، 5.74%، 41.99%، 68.67%) على التوالي، كما يلحظ ان قيمة الموجودات الأجنبية هي أكبر من قيمة المطلوبات الأجنبية في نفسة المدة حيث بلغت (16037960,9366689,9150279,7763109,5441660) مليون دينار على التوالي ثم شهد مؤشر صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية بالانخفاض في عامين (2011-2010) بمعدلات تغير سالب بلغت (11.5%-، 11.82%-) على التوالي، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى إلى نهاية المدة عام 2022 باستثناء الاعوام (2017-2015) شهدت انخفاض بمعدلات تغير سالبة بلغت (41.75%-، 25.02%-، 1.96%-) على التوالي كما بلغت أعلى قيمة للمؤشر عام 2022 بلغت (41952784) مليون دينار، ويلحظ ان معدل النمو المركب للموجودات الأجنبية بلغ (2.38%) في حين للمطلوبات بلغ (2.13%) ولصافي المركز المفتوح بلغ (4.52%) أما الانحراف المعياري للمؤشرات الظاهرة في الشكل بلغت قيمته (10212008.71,1254200.046,9411803.019) على التوالي ، ويمكن توضيح مؤشر صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية عن طريق الشكل(8) الآتي :



المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد تقارير البنك المركزي ، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي في العراق ،لسنوات مختلفة .

المحور الرابع : العلاقة بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسة النقدية .

على الرغم من أن السياسة الاحترازية الكلية تتفاعل مع جميع السياسات الاقتصادية إلا أن تفاعلها مع السياسة النقدية يحتل أهمية خاصة، يعود ذلك إلى أن السياسة النقدية تستهدف تحقيق الاستقرار النقدي عن طريق توجيه السياسات، نحو النظام المصرفي والنظام المالي بشكل عام، ونظرًا لأن النظام المصرفي يشكل الجزء الأكبر من النظام المالي، فهو المستهدف الرئيس من قبل السياسة الاحترازية الكلية، قد تؤثر أدوات السياسة الاحترازية الكلية على أسعار وحجم الائتمان في الاقتصاد، وهذا بدوره قد يؤثر على النشاط الاقتصادي بشكل عام، وهو عنصر رئيس في إدارة السياسة النقدية، ومن ثم فإن مستوى أسعار الفائدة والنشاط الاقتصادي الفعلي يمكن أن يؤثر على المخاطر النظامية عن طريق تأثيرهما على حجم الائتمان، الذي يعد من بين العوامل الرئيسية التي قد تؤدي إلى بناء مخاطر نظامية، يعتمد صانعو السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية على بيانات متشابهة في صنع قراراتهم، مما يشير إلى الترابط بين السياستين، فعلى سبيل المثال، تعتبر معايير الإقراض وحجم الائتمان معلومات أساسية للسياسة النقدية ومدخلات أساسية للسياسة الاحترازية الكلية، بالنسبة لتكامل أو تعارض السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية، فإنهما عادة ما تكونا مكملتين لبعضهما البعض أكثر من أن تكونا متعارضتين. ويتم تعديل قراراتهما بفترات ودرجات متباينة، وبناءً على الظروف الاقتصادية والمالية³⁵.

الاستنتاجات

- 1- يعد تطبيق السياسات الاحترازية الكلية إجراءً وقائيًا وهو أحد العوامل المهمة في تحقيق وضمان الاستقرار المالي وسلامة المؤسسات المالية.
- 2- نستنتج أن السلامة المالية في جملة من التدابير والإجراءات الاحترازية الكلية أو الجزئية التي تحمل مؤشرات المعارف في وضع احترازي قادر على التنبؤ المبكر بالأزمات قبل حدوثها ، وأخذ الإجراءات التصحيحية لمواجهتها .

- 1- يطبق البنك المركزي العراقي عدد من مؤشرات الحيلة الكلية منها نسبة LCR NSFR وفقاً لمتطلبات بازل 3 منذ عام 2017، والتي تحد من مخاطر السيولة في الأجلين القصير والمتوسط، علماً أن معظم المصارف ملتزمة بالنسب المعيارية
- 2- تكمن أهمية السياسة الاحترازية الكلية في قدرتها على تحديد وقياس المخاطر النظامية والتقلبات، وأن أي خلل في توقيت تنفيذ هذه السياسة ينتج عنه آثار سلبية ضارة لا تحقق الهدف النهائي للسياسة الاحترازية الكلية وهو الاستقرار المالي.
- 3- يوجد دور تكميلي بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسة النقدية يجب الاستفادة منه لضمان الاستقرار المالي والاقتصاد.

التوصيات

في ضوء ما تقدم من استنتاجات يمكن وضع عدد من التوصيات المهمة التي تعود بفائدة على اقتصاد العراق ومن أهمها هي :

- 1- ضرورة المواءمة بين السياسة النقدية والأنظمة الاحترازية لمواجهة الأزمات ، في ظل حداثة تطبيق الأنظمة الاحترازية بالمقارنة مع السياسة النقدية لذا فان تطبيق الأنظمة الاحترازية من الممكن ان يؤثر على النشاط والنمو الاقتصادي عن طريق دورها في تقليل المخاطر النظامية ومنع الصدمات المصرفية وضمان سلامة النظام المالي واستقراره ومن ثم تقليل التكاليف المالية في حالة تعرض النظام المالي للصدمات والتقلبات .
- 2- إن وجود السياسة الاحترازية الكلية أصبح مهماً جداً لدى البنوك المركزية لضمان الاستقرار المالي بجانب دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار السعري.
- 3- إن بناء وتطوير الأنظمة الاحترازية في العراق لا بد أن يستند إلى توفير متطلبات المواءمة مع السياسة النقدية عن طريق تطوير متناسب في النظام المالي مع ظروف الاقتصاد الكلي والانفتاح الاقتصادي.
- 4- اعتماد السياسات النقدية على مؤشرات المواءمة مع الأنظمة الاحترازية في ضوء طبيعة تأثير الأزمات على ديناميكية العلاقة القياسية بين متغيراتها .
- 5- ضرورة متابعة التركيزات المصرفية وتشجيع المنافسة المصرفية باستعمال المؤشرات الاحترازية مثل مؤشر المؤسسات ذات الأهمية النظامية وغيره.
- 6- ضرورة العمل على تحديد النسب الدنيا والقصى لكل أداة احترازية عند تطبيقها في القطاع المصرفي، مع مراعاة الأوضاع المالية والاقتصادية في البلاد، بحيث تؤدي كل أداة دورها في التحوط ضد المخاطر، وأن تكون في نفس الوقت وسيلة لتحفيز النمو الاقتصادي بحيث يقوم النظام المالي بدوره في عملية الوساطة المالية.
- 7- أن تطبق سياسات الحيلة الكلية وبما يتناسب وطبيعة القطاع المصرفي العراقي سيزيد من الاستقرار المالي ويجعل القطاع المالي داعماً للنمو الاقتصادي.

8- إن النجاح في اختيار التوقيت المناسب لتطبيق أدوات السياسة الاحترازية الكلية يعد أحد أسباب نجاحها في تحقيق أهدافها.

9- ضرورة تطبيق أكبر قدر ممكن من سياسات الحيطرة الكلية واصدار التعليمات الخاصة بها لضمان استقرار القطاع المالي في العراق وتجنبه أي مخاطر مستقبلية.

- (1) عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد، عمان، 2004، ص 351.
- (2) R. Glenn hubbard & Anthony Patrick, Macroeconomics, first Edition , Pearson , New Jersey, 2006, p440.
- (3) برنبيه و سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الامير ابراهيم، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1989، بيروت، ص 385-386.
- (4) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، 2007، ص 274
- (5) فوزي عبد الله القيسي، النظرية النقدية، ط1، مطابع دار التضامن، بغداد، 1964، ص 276.
- (6) W . T. Newlyn, Theory of Money, second edition, j. w. arrowsmith LTD. 1971, p 179.
- (7) عوض فاضل اسماعيل، الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة، موصل، 1990، ص 587.
- (8) المزيد ينظر :
- علي كنعان، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012 ص 461.
- وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر، رياض، 2014، ص 183-184.
- (9) Paul Mizen and other , Macprudential policy and practices, University Press, Cambridge CB2 8BS, United Kingdom, New York ,2018,p20.
- (10) Lex hoogduin , "Macprudential instruments and frameworks: a stocktaking of issues and experiences", Report submitted by the Committee on the Global Financial System, 2010, p16.
- and others , Financial Spillovers and Macprudential Policies, (11) Joshua Aizenman researchgate , 2020, p13.
- (12) Report by Financial Stability Board FSB International Monetary Fund IMF & Bank for 2011, p4. , International BIS, "Macprudential Policy Tools and Frameworks
- * وتعرف الهشاشة المالية على أنها " الحالة يمكن أن تؤدي فيها الصدمات الصغيرة جداً إلى دفع الاقتصاد إلى حافة الأزمة الكبيرة.
- (13) همسة قصي عبد اللطيف و عمر عدنان خماس، تقلبات اسعار النفط العالمية و اثرها على واقع الاقتصاد العراقي، مجلة الريادة للمال و الاعمال (المجلد 4؛ العدد 2)، نيسان، 2023، ص 5.
- (14) علي جابر عبد الحسين و اخرون، أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان الصناعي في العراق للمدة 2003-2020، مجلة كلية الكوت الجامعية، العدد 7: العراق، 2022، ص 314-315.
- * قانون استقلالية البنك المركزي العراقي والذي يشر الى، عدم اقراض الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر، و عدم تلقي أوامر من الحكومة في تسيير أدوات السياسة النقدية، وكذلك خضوع حساباتها للمدقق الخارجي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للبنوك المركزية، إلا أن هذه الاستقلالية هي ضمن الحكومة ولا يمكن نفي التعاون والتشاور في تحقيق الأهداف الاقتصادية للبلاد.

- (15) ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23، العراق، 2010، ص 11
- (16) فريد جواد الدليمي و افتخار محمد الرفيعي، قياس وتحليل فاعلية أدوات السياسة النقدية المستحدثة الغير مباشرة في السيطرة على السيولة العامة في العراق للمدة (2005-2007)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، المجلد 7، العدد 29، 2011، ص 113 - 115.
- (17) Basheer A. Hamad, THE ACTIVE ROLE OF MONETARY POLICY AND FISCAL POLICY UNDER THE DOMINION OF GLOBAL ECONOMIC"(ESPECIAL SIGHT TO IRAQI ECONOMY ,Internatlonnal journal of advanced research, Int 1095, 2019, p.1101
- (18) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات متفرقة.
- (19) قانون البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، للمدة (2004-2007).
- (20) قانون البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، للمدة (2007-2019).
- (21) قانون البنك المركزي رقم (56) لعام 2004، البنك المركزي العراقي .
- (22) خليل عبد الكريم، تطور حجم الإنفاق العام واثرة على التضخم في العراق للفترة (1990-2009)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 2011، العراق، ص 109.
- (23) اديب قاسم شندي وحيدر كامل نعيم، تأثير السياسة النقدية على التضخم في العراق للمدة (1970-2008)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 5، جامعة واسط، المجلد 1، 2011، ص 11.
- (24) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات (2018-2021)، صفحات متفرقة.
- (25) وليد عيدي عبد النبي، البنك المركزي العراقي وتطور دوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الاستراتيجية "، بحث ضمن منشورات البنك المركزي العراقي البنك المركزي العراقي بغداد، 2010، ص 15.
- (26) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2014، بغداد، 2015، ص 3.
- * عرف البنك المركزي العراقي مفهوم الاستقرار المالي بأنه الحالة التي يكون فيها النظام المالي بكافة مؤسساته قادر على الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية المتمثلة في تعبئة المدخرات ومنح القروض المختلفة و تسوية المدفوعات بفاعلية لا سيما في أوقات الأزمات المالية الناتجة من النظام المالي نفسه أو من القطاع الحقيقي
- (27) للمزيد أنظر :
- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2016، بغداد، 2017، ص 57.
- صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام، 2022، ابو ظبي، 2023، ص 35.
- (28) امال بن الدين و عبد القادر مطاي، تحليل قياس الاستقرار المالي و المصرفي دراسة تطبيقية حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسيرية والعلوم الاقتصادية، (المجلد 12 :العدد 02)، 2019، الجزائر، ص 94.
- (29) صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام، 2022، ابو ظبي، ص 75.
- (30) زهراء حسين حسان، مؤشرات السلامة المالية ودورها في تحسين اداء القطاع المصرفي في العراق، المجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، (العدد 19 : المجلد 6)، العراق، 2022، ص 80-82.

-
- (31) محمد علي كريم كاظم التميمي و آخرون، قياس المخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010-2015)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، (المجلد 14؛ العدد 4)، العراق، 2017، ص55.
- (32) البنك المركزي العراقي، تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي الفصل الثاني، 2018، ص 14
- (33) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2021، بغداد، 2022، ص 71.
- (34) عمار حمد خلف، سياسات الحيلة الكلية ودورها في تقليل المخاطر النظامية وضمان الاستقرار المالي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد (6)، البنك المركزي العراقي، العراق، 2019، ص21.

³⁵ Paul Jenkins and David Longworth , Securing Monetary and Financial Stability: Why Canada Needs a Macroprudential Policy Framework, Institute publications C.D. Howe,2015 ,P7-8.